

دراسة العلاقة بين التركيز الصناعي ومعدل الربحية في قطاع الصناعات التحويلية الأردني

مصعب يونس الكساسبه*

حسن عبدالرحمن العمرو

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من وجود تأثير متبادل بين التركيز الصناعي والربحية في قطاع الصناعة التحويلية الأردني، وإلى معرفة اتجاه وحجم هذا التأثير إن وجد. ونظراً لعدم توفر البيانات على مستوى قطاع الصناعة التحويلية الكلي فقد تم الاعتماد على بيانات الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. ولتحقيق هدف الدراسة تم التحليل من خلال استخدام مزيج من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية (Panel Data Analysis) للفترة (2010- 2017) على مستوى 7 قطاعات فرعية. وقد أظهرت النتائج تأثيراً موجباً ومعنوياً للتركز الصناعي ممثلاً بمؤشر هيرفيندايل على الربحية ممثلة بمؤشرين هما (هامش إجمالي الربح، وصافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات)، بينما لم يكن هناك تأثير معنوي للتركز على الربحية ممثلة بمؤشر هامش صافي الربح. كما أكدت النتائج على وجود تأثير معنوي وموجب للربحية ممثلة بمؤشرين هما (هامش إجمالي الربح، صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات) على التركيز الصناعي، بالمقابل لم يكن هناك تأثير معنوي للربحية ممثلة بمؤشر هامش صافي الربح على التركيز الصناعي.

الكلمات المفتاحية: التركيز الصناعي، معدل الربحية، مؤشر هيرفيندايل.

* قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية الأعمال، جامعة مؤتة.

تاريخ قبول البحث: 2020/7/15 م .

تاريخ تقديم البحث: 2020/2/25.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2023 م.

Study of the Relationship between Industrial Concentration and the Rate of Profitability in the Jordanian Manufacturing Sector

Musab Younis Al-Kasasbeh*

kasasbehmosab@gmail.com

Hasan Abdulrahman Al-Amro

Abstract

This study aims at verifying the existence of a mutual effect between industrial concentration and profitability in the Jordanian manufacturing sector and at finding out the direction and size of this effect, if there is any. Due to the lack of data pertinent to the overall manufacturing sector, the data of the industrial companies listed on the Amman Stock Exchange was relied upon. To achieve the objective of the study, the analysis was carried out through the use of a combination of cross-sectional data and time series (Panel Data Analysis) for the period (2010-2017) at the level of 7 sub-sectors. The results showed a positive and significant impact of industrial concentration represented by the Herfindail Index on profitability represented by the two indicators of gross profit margin and net profit before interest and tax to sales. However, there was no significant effect of concentration on profitability represented by the Net Profit Margin Index. The results also confirmed the existence of a significant and positive influence of profitability represented by the two indicators aforementioned (i.e. gross profit margin, net profit before interest and tax to sales) on industrial concentration. On other hand, there was no significant effect of profitability represented by the net profit margin index on industrial concentration.

Key Words: Industrial Concentration, Profitability Ratio, Herfindail Index.

* Faculty of Business, Department of Financial and Business Economics, Mutah University.

Received: 25/2/2020.

Accepted: 15/7/2020.

© All rights reserved to Mutah University, Karak, The Hashemite Kingdom of Jordan, 2023

مقدمة:

يعتبر نموذج (هيكل-سلوك-أداء) (The Structure-Conduct-Performance model) حجر الأساس في تحليل الاقتصاد الصناعي، كما أنه مبني أساساً على فكرة بسيطة مفادها أن المنافسة متعلقة بسلوك المنشآت لكنها مقيدة بمجموعة من القيود التقنية، التشريعية، والاقتصادية التي تحدد قواعد المنافسة وتحد من الإستراتيجيات المتاحة.

وكان أول ظهور لهذا النموذج على يد (Masson) سنة 1937 في لقاء الجمعية الاقتصادية الأمريكية حيث اقترح نموذج (SCP) لتحليل عمل الأسواق، ويعتمد هذا النموذج في تحليله على وجود علاقة بين أداء المنشآت وهيكل السوق (Jean, 2004).

وفي سنة 1956 أدخل (Joben) تلميذ (Masson) مفاهيم جديدة في هذا النموذج موضحاً علاقته بهيكل السوق، ومنذ ذلك الحين عرف النموذج استعمالاً واسعاً في تحليل الأسواق والإستراتيجيات التنافسية. يرتبط مفهوم هيكل السوق بعدد المنشآت العاملة في هذا السوق ومدى تركيزها، وقد عرف الاقتصادي الفرنسي سيسموندي مفهوم التركيز في أوائل القرن الماضي بأنه: وجود عدد قليل من المنشآت الكبيرة الكثيفة رأس المال، وانقراض المنشآت الصغيرة وخصوصاً المهنية، ويرجع السبب في ذلك حسب رأيه إلى الحرية المطلقة التي تميز بها المسار الاقتصادي التي أثر فيها المذهب الحر على النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت، فالمنافسة الحرة تسببت في تضائل رؤوس أموال المنشآت الحرفية واندثارها تدريجياً تاركة مجموعة من المنشآت الضخمة (Bamkrmah, 2008).

ويعتبر التركيز أحد أهم أبعاد هيكل الصناعة، وأكثرها استخداماً لأنه أكثر طواعية للقياس، وغالباً ما تكون البيانات المتعلقة بقياس التركيز منشورة في معظم البلدان مثل: حجم المبيعات، حجم الإنتاج، الأصول، رأس المال، بالإضافة إلى عدد المنشآت في الصناعة، فالتركز يوضح الوزن المطلق أو النسبي لحجم المنشآت في السوق.

ويجب عند قياس التركيز الصناعي الأخذ بعين الاعتبار العدد والحجم النسبي للمنشآت في كل سوق، حيث إن الصناعة تكون أكثر تركيزاً كلما زاد التباين بين الحصص السوقية للمنشآت في ذلك السوق. ظهر عدد كبير جداً في الدراسات التي تناولت العلاقة بين هيكل الصناعة مقاساً بنسبة التركيز الصناعي وبين أدائها مقاساً بمعدل الربحية، وكانت نتائج هذه الدراسات متقاربة لأثر التركيز الصناعي على معدل الربحية. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة السببية بين التركيز

الصناعي ومعدل الربحية بالنسبة إلى المنشآت العاملة في قطاع الصناعات التحويلية في الأردن
والمدرجة في سوق عمان المالي.

مشكلة الدراسة:

يعتبر التركيز الصناعي مقياساً للقوة الاحتكارية، ومن خلاله يمكن تحديد هيكل السوق، حيث
يمثل ارتفاعه تحويل هيكل السوق من سوق أقرب إلى المنافسة إلى سوق أقرب إلى الاحتكار وهذا
يعني زيادة القدرة على التحكم بالسعر الأمر الذي يمكنه أن ينعكس إيجاباً على معدل الربحية ولكن
هذه النتيجة ليست حتمية لأن زيادة التركيز قد تؤدي إلى زيادة حدة المنافسة مما قد يجبر المنشأة
على التضحية بجزء من ربحيتها من خلال تخفيض الأسعار (المنافسة السعرية) وذلك من أجل
الحصول على حصة سوقية أكبر وبالتالي زيادة في درجة تركزها.

لذلك تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

1. هل هناك أثر للتركيز الصناعي على معدل الربحية؟ وإذا وجد أثر فما هو اتجاهه؟
2. هل هناك أثر لمعدل الربحية على التركيز الصناعي؟ وإذا وجد أثر فما هو اتجاهه؟

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يلعب التركيز الصناعي دوراً مهماً في تحديد سلوك المنشأة في السوق، ونعني بالتركز
الصناعي الحالة التي يسيطر فيها عدد قليل من المنتجين على السوق، وهناك متغيران رئيسيان
يحددان درجة التركيز، وبطبيعة هيكل السوق وهما: عدد المنشآت في السوق، والتوزيع النسبي لحجم
المنشأة في السوق، وبطبيعة الحال فإن التركيز الصناعي له تأثيرٌ على أداء المنشآت في السوق،
وعلى آلية التسعير، وتحقيق الربح المطلوب، في حين إن ارتفاع التركيز يعني زيادة القوة الاحتكارية
في السوق وبالتالي تحقيق ربح أعلى، وأن انخفاض التركيز يعني انخفاض القوة الاحتكارية في
السوق وبالتالي تحقيق ربح أقل (Alamro, 2015).

لقد ميز العالم الألماني سومبارت بين ثلاثة مفاهيم للتركيز هي: تركيز الإنتاج، تركيز الثروة،
وتركيز النقود، وفي هذا الصدد سوف يتم التركيز على تركيز الإنتاج الذي يقصد به "الكيفية التي
يتوزع بها الإنتاج الكلي على عدد المنشآت القائمة في السوق". وقد أوضح سومبارت أن هذا النوع
من التركيز قد يؤثر في النظام الاقتصادي والاجتماعي، فطرق الإنتاج في المنشآت ذات رؤوس

الأموال الكبيرة تعتبر مصدر إثراء وتطوير لطرق الإنتاج في السوق وبالتالي يمكن أن تعد ميزة للاقتصاد ككل (Dahah, 2015).

لقياس درجة التركيز أهمية كبيرة في معرفة درجة المنافسة أو الاحتكار، وتحديد نوع السوق، وهذا يؤثر على قدرة المنتجين على تحديد السعر. كما أن ارتفاع درجة التركيز في السوق يمكن أن يؤدي إلى وجود طاقة إنتاجية غير مستغلة من قبل المنشآت، وهذا يعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ويمكن أن يحدث ذلك إذا كانت المنشأة الاحتكارية تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وتلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج والسعر عند المستوى الذي يحقق لها هذا الهدف، وهذا الحجم من الإنتاج قد لا يحقق الاستغلال الأمثل والكامل للطاقة الإنتاجية للمنشأة.

بالرغم من ذلك يمكن أن يكون للتركيز آثار إيجابية على مستوى التطور التقني والتكنولوجي لأن ارتفاع درجة التركيز ووجود منشآت احتكارية كبيرة تحقق أرباح مرتفعة تمكن تلك المنشآت من إنفاق جانب من تلك الأرباح على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وسوف نتناول في هذا السياق أكثر مقاييس التركيز شيوعاً وهي على النحو الآتي:

1- مقلوب عدد المنشآت: يعد مقلوب عدد المنشآت $(n/1)$ أبسط مؤشرات التركيز، ومن المأخذ العملية على هذا المؤشر أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الأحجام النسبية للمنشآت، فمن الأفضل أن يعكس المؤشر الحجم النسبي للمنشآت بالإضافة إلى أعدادها .

2- نسبة التركيز لـ (n) منشأة: وهي أكثر المؤشرات استخداماً، وتمثل مجموع الحصص السوقية لأكثر عدد معين من المنشآت وقد تكون أربع منشآت $((Cr4)$ أو ثمان منشآت $((Cr8))$ أو n منشأة $((Crm))$ (Clark, 2005):

$$C_{rm} = \sum_{i=1}^r \frac{X_i}{X} = \sum_{i=1}^r s_i$$

حيث: X_i : مبيعات المنشأة i

X : مبيعات السوق

S_i : الحصة السوقية للمنشأة $i=1,2,\dots,n$

ويتميز مؤشر نسبة التركيز بالبساطة وسهولة التطبيق، إلا أنه يأخذ أكبر المنشآت حجماً ولا يدخل كل المنشآت في الاعتبار. كما أن اختيار أكبر المنشآت حجماً في السوق لا يستند إلى معيار موضوعي محدد وإنما ممكن أن يختلف من باحث إلى آخر.

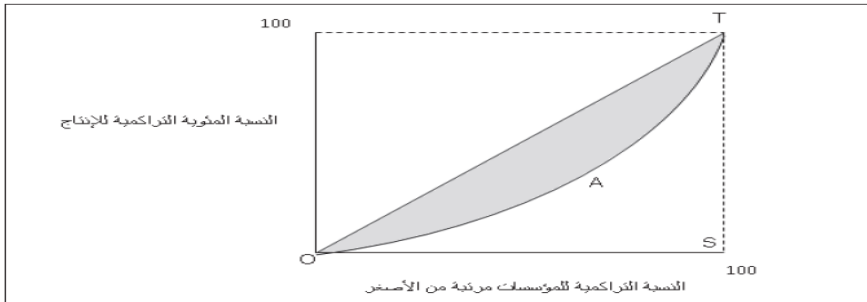
3- مقياس هيرشمان-هيرفندال (The Herfindahl-Hirschman Index HHI): لقد أصبح لهذا المؤشر شعبية متزايدة بين المهتمين بالاقتصاد الصناعي في السنوات الأخيرة، كما أن لهذا المؤشر أهمية خاصة في تحليل الأسعار في أسواق احتكار القلة، وهو يمثل مجموع مربعات نسبة إسهام كل منشأة من المنشآت الموجودة في السوق إلى الحجم الكلي للقطاع (الحصة السوقية). إن أهم مزايا مقياس هيرشمان-هيرفندال أنه يأخذ بالاعتبار كل المنشآت الموجودة في السوق، ولا يكتفي فقط بإسهام المنشآت الأكبر حجماً. وبالتالي فهو يأخذ بالاعتبار دخول منشآت جديدة أو خروج بعض المنشآت من السوق (Jean, 2004).

ويحسب مقياس هيرشمان-هيرفندال وفق الصيغة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^n \frac{x_i}{X} = \sum_{i=1}^n S_i$$

S_i : الحصة السوقية للمنشأة i .

4- منحى لورنس: وهو شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الإنتاج بين المنشآت ويقاس المحور الرأسي لمنحى لورنس النسبة المئوية التراكمية للإنتاج بالسوق، ويقاس المحور الأفقي النسبة المئوية التراكمية لعدد المنشآت، وهنا ترتب المنشآت من الأصغر إلى الأكبر، والشكل التالي يوضح منحى لورنس لأحد الأسواق.



المصدر: روجر كلارك: مرجع سابق، ص: 41.

الشكل (1) منحى لورنس لتركز إحدى القطاعات

لاحظ من الشكل أن خط المحور (OT) يمثل حالة تساوي المنشآت في أحجامها حيث إن (%x) من المنشآت تنتج (%x) من الإنتاج الكلي، بينما يمثل المنحنى A منحنى لورنس وكلما زاد تباين المنشآت في إنتاجها (زادت درجة التركيز فيها) وابتعد منحنى لورنس عن خط المحور.

يؤثر في درجة التركيز الصناعي عدة عوامل أهمها:

- حجم السوق: يمكن قياس حجم السوق من خلال حجم الطلب الكلي الذي من الممكن أن يؤثر على التركيز من اتجاهين مختلفين، فزيادة الطلب الكلي (زيادة حجم السوق) قد تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج لبعض المنشآت في ظل عدم دخول منشآت جديدة إلى السوق، وبالتالي زيادة درجة التركيز، أما في حالة دخول منشآت جديدة إلى السوق فإن درجة التركيز سوف تنخفض (Angelier, 1993).

- الاندماج: يعرف الاندماج على أنه عمل ينشأ عنه نقل كلي أو جزئي لملكية أو حقوق الانتفاع من ممتلكات أو أسهم أو حصص أو التزامات منشأة إلى منشأة أخرى، الذي من شأنه أن يمكن منشأة أو مجموعة منشآت من السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منشأة أو مجموعة منشآت أخرى. وبالتالي يؤدي الاندماج إلى رفع تنافسية المنشآت من خلال زيادة حصتها السوقية وزيادة قوتها في السوق عبر خفض الكلف الإدارية والتسويقية (Ministry of Trade & Industry, 2009).

مما سبق يلاحظ أن الاندماج يؤدي إلى انخفاض أعداد المنشآت في السوق وبالتالي زيادة درجة التركيز. ويمكن التمييز بين نوعين من الاندماج؛ اندماج عامودي: وهنا الاندماج يتم بين منشأتين منشأة تنتج مادة أولية ومنشأة تنتج سلعة نهائية تستخدم المادة الأولية في إنتاجها. اندماج أفقي: حيث يتم الاندماج بين منشأتين تنتجان نفس السلعة.

- مستوى أسعار السلع المستوردة (البديلة للسلع المنتجة محلياً): إن انخفاض أسعار السلع المستوردة يؤدي إلى زيادة درجة التركيز في السوق؛ لأن انخفاض أسعار السلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي يؤدي إلى خروج بعض المنشآت من السوق وتوقفها بسبب عدم قدرتها عن المنافسة مما يؤدي إلى انخفاض عدد المنشآت وزيادة درجة التركيز.

- عوائق الدخول إلى السوق: إن صعوبة دخول منشآت جديدة إلى السوق نتيجة وجود عوائق قانونية أو طبيعية يؤدي إلى انخفاض عدد المنشآت الموجودة فيه، مما يؤدي إلى زيادة درجة التركيز. ومن الأمثلة على العوائق القانونية حقوق الملكية، والامتيازات التي تقوم الحكومات بمنحها لمنشأة معينة دون غيرها، أما العوائق الطبيعية فيتمثل بعضها بمدى توفر المادة الأولية، وقدرة المنشأة على استيراد التكنولوجيا عالية التكاليف، فضلاً عن ذلك تعتبر اقتصاديات الحجم من العوائق الطبيعية، حيث تتميز المنشآت التي تتمتع باقتصاديات الحجم بأنها قادرة على إنتاج كمية كبيرة من السلع بتكلفة منخفضة مقارنة بالمنشآت الداخلة حديثاً إلى السوق، مما يشكل عائقاً أمام هذه المنشآت من الدخول إلى السوق، وهذا بدوره يزيد من درجة التركيز.

ربحية المنشآت:

تتكون كلمة الربحية (Profitability) من مقطعين، الربح (Profit) والمقصود به إجمالي النفقات مطروحاً من إجمالي الإيرادات، والقدرة (Ability) وهي تشير إلى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح (Barad, 2010)، لذلك يتمثل مفهوم الربحية في قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح. وقبل البدء بإعطاء مفهوم محدد للربحية لابد من التمييز بين مفهومين مختلفين (الربح والربحية) إذ بالرغم من أن كلاهما من الربح والربحية مترابطان وقد جرى استعمالها بشكل متبادل أغلب الأحيان، إلا أن هنالك فرقاً واضحاً كما هو الفرق بين الإنتاج والإنتاجية. إذ إن الربح مفهوم مطلق بينما الربحية مفهوم نسبي، حيث يشير الربح إلى إجمالي الدخل المكتسب في حين أن الربحية تشير إلى الكفاءة التشغيلية للمنظمة (Vala, 2011).

وقد أشار (Gipson, 2011) إلى الربحية بأنها قدرة المنشأة على توليد الأرباح، في حين عرفها كل من (Besley & Brigham, 2008) بأنها النتيجة الصافية لعدد من السياسات، وأشار كلٌّ من (Upton & Howard, 1953) إلى أن الربحية هي القدرة على الكسب، وعرفها كلٌّ من (Samuel & Abdulateef, 2016) بأنها قدرة إدارة المنشأة على استثمار الموارد أو الموجودات بكفاءة لتوليد الإيرادات. وجرى قياس الربحية التشغيلية بنسبة الدخل التشغيلي إلى المبيعات، وتشير هذه النسبة إلى كيف يمكن لمستوى معين من المبيعات أن يؤثر في الدخل التشغيلي (Li, et al., 2014). وتحسب هذه النسبة بقسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على صافي المبيعات. كما تعتبر نسبة الدخل التشغيلي المرتفعة مقياساً للكفاءة التشغيلية

للمنظمة (Periasamy, 2012)، في هذه النسبة تؤخذ الأرباح قبل الفوائد والضرائب والسبب في ذلك هو أن هذه النسبة مقياس لوظيفة العمليات ومن ثم يجب تجاهل الفوائد والضرائب ورسوم التمويل الأخرى (Bhattachaya, 2007)، والنسبة المرتفعة تدل على الكفاءة في تخفيض التكاليف التشغيلية للمنظمة (Hafid, 2016) .

طبقاً للنظرية الاقتصادية فإن الهدف الرئيسي للمنشأة الصناعية هو تحقيق أقصى ربح ممكن وبالتالي يعتبر معدل الربحية من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها في قياس أداء المنشأة، حيث إذا كان السوق أقرب إلى الاحتكار فإن الطلب على السلعة يكون على الأغلب غير مرن وتزداد قدرة المنشأة على رفع السعر، وهذا يؤدي إلى زيادة معدل الربحية. بالمقابل إذا كان السوق أقرب إلى المنافسة فإن الطلب على السلعة يكون مرناً وتقل قدرة المنشأة على رفع السعر وهذا يقلل معدل الربحية، كما أن هناك العديد من المقاييس لحساب الربحية والتمثلة في هامش الربح الإجمالي، هامش الربح التشغيلي وهامش الربح الصافي، العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية (Asmael & Rahemah, 2008).

ويمكن تعريف مؤشرات الربحية في هذه الدراسة كما يلي:

أولاً: إجمالي الربح إلى المبيعات (هامش الربح الإجمالي): حيث تشير هذه النسبة إلى مساهمة كل دينار من المبيعات في إجمالي أرباح المنشأة بعد خصم تكاليف مدخلات الإنتاج، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{اجمالي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

ثانياً: صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات: وهو يشير إلى نسبة إجمالي الربح مطروحا منه المصاريف التشغيلية إلى المبيعات، وتعبّر هذه النسبة عن مساهمة كل دينار من المبيعات في الأرباح التشغيلية، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\text{صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات} = \frac{\text{اجمالي الربح - المصاريف التشغيلية}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

ثالثاً: صافي الربح الى المبيعات (هامش صافي الربح): وتعتبر هذه النسبة عن مساهمة كل دينار من المبيعات في صافي ربح المنشأة، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

تشير الأدبيات الاقتصادية أن هناك علاقة تبادلية بين التركيز الصناعي وربحية المنشآت الصناعية (Alqurishi, 2000). حيث إن زيادة التركيز تساهم في زيادة الربحية وذلك لأن زيادة التركيز تعني قوة احتكارية أكبر للمنشأة وبالتالي زيادة قدرتها على التحكم في سعر السلعة وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق مزيدٍ من الأرباح.

من جانب آخر فإن الربحية المرتفعة من شأنها أن تساعد المنشأة على تحسين وتطوير جودة المنتج من خلال البحث العلمي والتكنولوجيا، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة قبول المنتج لدى المستهلكين، وبالتالي زيادة الطلب عليه، وهذا يعني زيادة حجم المنشأة في السوق من خلال زيادة حصتها السوقية، وهذا بدوره يساهم في زيادة درجة التركيز، ويعزز من المركز التنافسي لهذه السلعة في السوق (تنافسية غير سعرية).

هناك طريقة أخرى تساهم فيها الربحية المرتفعة بزيادة درجة التركيز، حيث إن تحقيق معدلات ربحية مرتفعة يفسح المجال أمام المنشأة من التضحية بجزء من هذه الربحية من خلال تخفيض الأسعار من أجل زيادة حصتها السوقية، الذي يدفع بدوره إلى زيادة درجة التركيز في السوق، مما يعني زيادة قدرتها التنافسية في السوق (تنافسية سعرية).

لقد أكدت النتيجة السابقة بعض الدراسات، فيما دحضتها دراسات أخرى، ومنها دراسة (Hmeadat, 2005) التي هدفت إلى التحقق من أن معدل أرباح الصناعات الأردنية عالية التركيز أعلى من معدل أرباح الصناعات الأردنية الأقل تركزا، وقد استخدمت الدراسة بيانات عامي (1999-2000)، لـ (77) صناعة تحويلية معرفة بأربع خانات رقمية حسب التصنيف الصناعي الدولي (ISIC). وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين معدل الربحية والقوة الاحتكارية المعبر عنها بدرجة التركيز الصناعي. بالمقابل أشارت نتائج دراسة (Aljarrah, 2010) التي هدفت إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية

البنوك العاملة في الجهاز المصرفي الأردني خلال الفترة الممتدة من (2001 - 2005) إلى وجود علاقة موجبة بين التركيز والربحية.

أما دراسة (Amjad, 2007) التي هدفت إلى دراسة تأثير التركيز على الربحية للقطاع الصناعي في غرب الباكستان للفترة (1965-1970)، فقد أشارت إلى أن الطاقة الإنتاجية المرتبطة بالتركز قد أثرت بصورة إيجابية على هامش الربح. كما أشارت دراسة (Suminto & Yasushi, 2011) إلى وجود تأثير إيجابي وهام للتركز الصناعي على الربحية عند تحليلها لمحددات الربحية في البنوك الأندونيسية خلال الفترة (2001-2008).

فضلاً عن ذلك قام (Margarida, 2015) بدراسة أثر هيكل السوق على الأداء المالي في قطاع الصناعات التحويلية في البرتغال حيث اشتملت العينة على 257 صناعة تحويلية للفترة (2004-2011). وقد أكدت النتائج على وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي المتمثل بالربحية والعائد على الأصول والتركز المتمثل بمؤشر هيرشمان-هيرفندال (HHI) والحصة السوقية. دراسة أخرى (Meral, 2015) هدفت إلى قياس درجة التركيز للصناعات التحويلية في تركيا للفترة (2009 - 2012) مستخدمة بيانات مقطعية تتضمن 224 صناعة تحويلية. وقد أشارت النتائج إلى تراجع طفيف في نسبة التركيز الإجمالية. حيث تراجعت التركيز مقاساً ب (نسبة تركيز أربع شركات) (CR4) من 0.51 إلى 0.49، كما انخفض مؤشر هيرفندال (HHI) من 0.173 إلى 0.153.

وقد أوضحت دراسة (العمرو وآخرون، 2015) مدى تأثير الانفتاح التجاري على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، حيث أظهرت النتائج تراجع مؤشر نسبة هامش الربح لقطاع الصناعة التحويلية خلال مرحلتي الانفتاح التجاري الأولى (1999 - 1990) والثانية (2009 - 2000) مقارنة مع المرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري (1989 - 1976).

واقع الصناعات التحويلية في الأردن خلال الفترة (2010-2017):

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية باعتباره المقياس والمؤشر الأساس لتطور الدول وتخلفها، ويمثل المحرك الأساس للنمو وجوهر عملية التنمية الاقتصادية وذلك لارتباطه الشديد بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال القدرة على خلق الروابط الخلفية والأمامية (Backward & Forward Linkages)، والأردن كأحد الدول النامية اعتمد التنمية الصناعية هدفاً استراتيجي، حيث طور في سياساته الصناعية والتجارية وعكسها في خطته التنموية المتلاحقة؛ فالقطاع الصناعي يحتل مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الأردني، من خلال

مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (Arab (Industrial Report, 2007).

شهد قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (2010-2011) تحسناً محدوداً في أدائه، إذ سجل نمواً نسبته 4% بالأسعار الثابتة، مما أدى إلى ارتفاع مساهمة القطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويعزى نمو قطاع الصناعة التحويلية خلال تلك الفترة إلى ارتفاع الطلب العالمي على الصناعات المحلية، خصوصاً صادرات المناطق الصناعية المؤهلة التي حققت نمو خلال تلك الفترة بمعدل 30.6%.

أما خلال الفترة من (2012-2017) شهد قطاع الصناعة التحويلية تباطؤاً في أدائه، إذ سجل نمواً بواقع 2.3% بالأسعار الثابتة، وسبب هذا التباطؤ ناتج عن تأثر قطاع الصناعة التحويلية بالإضطرابات الإقليمية وانخفاض الطلب العالمي على الأسمدة، إضافة إلى تباطؤ صادرات منتجات المناطق الصناعية المؤهلة التي نمت بنسبة 3.8% خلال عام 2011، كما تأثر قطاع الصناعة التحويلية في زيادة أسعار الطاقة خلال عام 2013، حيث رافقه تباطؤ في رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية التي نمت بنسبة 5.3% خلال عام 2013، مقابل 9.5% خلال عام (2012-2017) (Annual report of the Central Bank, 2007).

التركز الصناعي :

يعتبر التركيز الصناعي من العناصر المهمة في تحديد هيكل الصناعات الذي بدوره يساهم في تحديد سلوك المنشآت. وقد قامت هذه الدراسة بحساب نسبة التركيز الصناعي للشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية الأردني والمدرجة في سوق عمان المالي وعددها (7) قطاعات فرعية للفترة (2010-2017) من خلال مؤشر هرفيندايل (HHI).

تشير نتائج حساب معدل التركيز كمتوسط للفترة (2010-2017) بحسب مقياس هرفيندايل (HHI)، وكما هو موضح في الجدول رقم (1) إلى أن أعلى معدل للتركز بلغ 100% وذلك في قطاع الطباعة والتغليف، يعزى ذلك إلى وجود منشأة واحدة في سوق الطباعة والتغليف وبالتالي يعتبر سوق احتكار تام، كما بلغ ثاني أعلى معدل للتركز 63.17% وذلك في قطاع التبغ والسجائر حيث يسود هذا القطاع احتكار مزدوج لوجود شركتين عاملتين فيه هما: شركة (الإقبال للاستثمار) وشركة (مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر). بينما بلغ معدل التركيز في قطاع

الأدوية والصناعات الطبية 36.87% ويتميز سوق قطاع الأدوية والصناعات الطبية بوجود منشأة مسيطرة وهي شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار التي بلغ معدل حصتها السوقية 53% من حجم هذا السوق ولا يوجد منشأة قريبه منها.

كما بلغ معدل التركيز الصناعي في قطاع الملابس والجلود والنسيج 32.93% وهو سوق يتسم أيضاً بوجود منشأة مسيطرة تمتلك ما معدله 42% من حجم سوق الملابس والجلود والنسيج وهي شركة (الزبي لصناعة الألبسة الجاهزة). أما سوق الصناعات الهندسية والإنشائية فقد بلغ معدل التركيز فيه 30.8% ويعتبر هذا السوق أيضاً سوق منشأة مسيطرة لوجود منشأة تمتلك ما يقارب 50% من حجم هذا السوق وهي شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية وبفارق كبير عن أقرب منافسيها. وفي سوق الصناعات الكيماوية بلغ معدل التركيز 26.16% وهو أقرب إلى سوق احتكار القلة لوجود أربع منشآت تسيطر على 60% من حجم السوق، بينما بلغ معدل التركيز في سوق الأغذية والمشروبات 21.8% وهو يمثل سوق منشأة مسيطرة لوجود منشأة تمتلك ما نسبته 40% من حجم السوق، وهي الشركة الوطنية للدواجن في حين بلغت الحصة السوقية للمنشأة التي تليها 17%.

الجدول (1) نسبة التركيز في قطاع الصناعات التحويلية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (2010- 2017) مقاساً بمؤشر هرفيندايل

السنة	الصناعات الكيماوية	الصناعات الهندسية والإنشائية	الأغذية والمشروبات	الأدوية والصناعات الطبية	قطاع الطباعة والتغليف	قطاع الملابس والجلود والنسيج	التبغ والسجائر
2010	20.24	27.68	21.56	35.83	100.00	31.86	54.71
2011	24.18	27.54	22.11	36.06	100.00	33.16	58.32
2012	28.72	26.50	22.89	33.57	100.00	29.92	53.18
2013	26.46	27.97	22.26	32.72	100.00	29.98	54.07
2014	23.83	30.65	23.04	36.42	100.00	32.81	57.08
2015	23.85	34.46	20.70	40.32	100.00	32.09	67.13
2016	31.37	34.47	20.46	43.15	100.00	38.21	73.67
2017	30.66	37.63	21.36	36.92	100.00	35.41	87.17
Average	26.16	30.89	21.8	36.87	100	32.93	63.17

المصدر: سوق عمان المالي، تم معالجة البيانات من قبل الباحث استناداً إلى معادلة مؤشر هيرفنداييل.

الربحية:

تعرف الربحية على أنها مدى كفاءة وقدرة المنشآت على تحقيق ربح من خلال استخدام مواردها المتاحة والقدرة على تخفيض التكاليف، مع ملاحظة الفرق بين الربح والربحية، حيث يشير الربح إلى إجمالي الدخل المكتسب بينما تشير الربحية إلى الكفاءة التشغيلية للمنشأة. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاثة مؤشرات لقياس الربحية وهي: هامش الربح الإجمالي، وصافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات، وهامش الربح الصافي. حيث تعطى هذه المقاييس بالصيغ الآتية:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{اجمالي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

$$\text{صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى المبيعات} = \frac{\text{اجمالي الربح - المصاريف التشغيلية}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

الجدول (2) هامش الربح الإجمالي في قطاع الصناعات التحويلية الأردني للشركات المدرجة في سوق عمان المالي في الفترة من (2010- 2017)

السنة	الصناعات الكيماوية	الصناعات الهندسية والإنشائية	الأغذية والمشروبات	الأدوية والصناعات الطبية	قطاع الطباعة والتغليف	قطاع الملابس والجلود والنسيج	التبغ والسجائر
2010	17.45	13.44	16.33	52.73	19.87	26.58	22.50
2011	15.92	15.30	10.60	49.02	17.47	27.10	27.82
2012	17.61	16.07	12.75	51.82	18.31	25.89	30.53
2013	17.60	15.89	14.51	54.45	13.00	25.78	32.62
2014	15.92	15.66	17.42	55.20	13.57	21.38	31.23
2015	15.06	14.39	18.10	49.21	15.04	20.45	36.32
2016	18.58	17.54	14.63	51.45	18.62	19.63	40.67
2017	18.00	14.32	17.69	52.74	19.09	19.64	36.29
average	17.01	15.33	15.3	52.08	16.87	23.31	32.25

المصدر: سوق عمان المالي

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى معدل لإجمالي الربح من العمليات يبلغ 52.08% كمتوسط للفترة (2010-2017) وكان ذلك في قطاع الأدوية والصناعات الطبية بينما كان أقل هامش ربح إجمالي في قطاع الأغذية والمشروبات حيث بلغت نسبته 15.3% كمتوسط للفترة (2010-2017).

وعند طرح المصاريف التشغيلية من إجمالي الربح نحصل على صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات كما يوضحه الجدول (3) حيث نلاحظ انخفاض كبير في معدل ربحية قطاع الأدوية والصناعات الطبية بعد طرح المصاريف التشغيلية من إجمالي الربح حتى وصل صافي الربح قبل الفوائد والضريبة في هذا القطاع إلى 2.3%.

وفي المقابل فإن أعلى نسبة لصافي الربح قبل الفوائد الضريبية كانت لقطاع التبغ والسجائر بمعدل 22.15%.

الجدول (3) صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات في قطاع الصناعات التحويلية الأردني للشركات المدرجة في سوق عمان المالي في الفترة من (2010-2017)

السنة	الصناعات الكيماوية	الصناعات الهندسية والانشائية	الأغذية والمشروبات	الأدوية والصناعات الطبية	قطاع الطباعة والتغليف	قطاع الملابس والجلود والنسيج	التبغ والسجائر
2010	7.20	-0.34	4.89	18.00	11.70	21.65	14.75
2011	6.36	0.34	-2.23	-8.23	9.48	20.38	19.56
2012	11.32	-0.25	2.46	-4.07	10.30	22.14	21.35
2013	8.65	3.46	6.32	8.06	4.74	17.63	22.86
2014	6.57	5.42	9.35	5.61	5.50	14.88	19.88
2015	3.28	1.09	9.11	-2.09	6.48	12.52	22.71
2016	11.14	7.51	1.09	2.08	10.26	16.97	25.23
2017	4.73	2.95	5.93	-0.91	10.84	8.46	30.86
Average	7.40	2.52	4.62	2.30	8.66	16.83	22.15

المصدر: سوق عمان المالي

وبعد طرح الفوائد والضريبة نحصل على صافي الربح إلى المبيعات (هامش صافي الربح)، حيث نلاحظ أن أعلى معدل لصافي الربح كانت لقطاع التبغ والسجائر حيث بلغت نسبته 19.1% بينما بقي قطاع الأدوية والصناعات الطبية صاحب النسبة الأقل حيث بلغت معدل صافي الربح له 2%- كما يوضحه الجدول (4).

الجدول (4) هامش صافي الربح في قطاع الصناعات التحويلية الأردني للشركات المدرجة في

سوق عمان المالي في الفترة من (2010-2017)

السنة	الصناعات الكيماوية	الصناعات الهندسية والانشائية	الأغذية والمشروبات	الأدوية والصناعات الطبية	قطاع الطباعة والتغليف	قطاع الملابس والجلود والنسيج	التبغ والسجائر
2010	3.52	-5.13	2.86	13.77	6.87	15.42	13.16
2011	3.51	-4.33	-3.77	-12.61	5.33	15.80	17.16
2012	7.81	-4.78	1.57	-9.27	6.41	17.66	18.98
2013	5.44	0.35	4.80	3.92	3.27	13.54	20.52
2014	3.39	3.54	8.11	0.67	3.72	11.33	17.11
2015	0.15	-0.81	7.61	-6.32	4.67	8.62	19.71
2016	8.52	5.86	-0.31	-2.40	7.82	12.58	21.49
2017	1.46	1.11	4.79	-5.50	8.35	3.63	24.78
average	4.22	-0.52	3.20	-2.00	5.80	12.32	19.11

المصدر: سوق عمان المالي

التحليل القياسي للعلاقة بين التركيز والربحية:

لبيان العلاقة والتأثير المتبادل بين التركيز والربحية في قطاع الصناعات التحويلية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي قامت الدراسة باستخدام نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وقد اكتسبت نماذج Panel Data في الأونة الأخيرة اهتماما خاصة بالنسبة للدراسات الاقتصادية لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية (Hsiao, 2003).

وقد قامت هذه الدراسة بأخذ سبعة قطاعات فرعية لقطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال الفترة (2010-2017)، معتمدة على بيانات القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي.

وبشكل عام يمكن كتابة النموذج القياسي بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T.. (1)$$

حيث ان Y_{it} تمثل المتغير التابع للقطاع i عند الفترة الزمنية t ، $B_{0(i)}$ تمثل قيمة المقطع في المشاهدة i . B_j تمثل قيمة المعلمات للمتغيرات المستقلة $X_j(it)$. تمثل قيمة كمتغيراً مستقلاً (التفسيري) للقطاع i عند الفترة الزمنية t و ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t . حيث i : تمثل عدد القطاعات ، t : تمثل عدد الفترات الزمنية.

اختبارات تحديد النموذج الملائم:

من أجل معرفة النموذج المناسب يتم استخدام مجموعة اختبارات: أولاً: اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange Test): تم اقتراح هذا الاختبار من قبل (Breusch & Pagan, 1980)، وهو يتبع توزيع كاي تربيع ويعطى بالعلاقة الآتية (الشوربجي، 2011) (Alshorbaji, 2011):

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum_{i=1}^n \left(\sum_{t=1}^T \hat{u}_{it} \right)^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \hat{u}_{it}^2} - 1 \right)^2 \mapsto \chi_1^2 \dots 08$$

ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) هو النموذج المناسب.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة (FE) Fixed Effect أو العشوائية (RE) Random Effect هو النموذج المناسب.

بعد إجراء الاختبار يتم تحديد النموذج المناسب من خلال قيمة (P-value). إذا كانت (P-value > 0.05)، نقبل الفرضية الصفرية أي أن نموذج (Pooled) هو النموذج الملائم.

أما إذا كانت (P-value < 0.05)، عندئذ نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة أي أن منهجية التأثيرات الثابتة (FE) أو منهجية التأثيرات العشوائية (RE) هي المنهجية الملائمة.

ثانياً: اختبار هوسمان (Hausman Test): يستخدم اختبار (Hausman) للمفاضلة بين المنهجيتين (RE, FE) لتحديد ايهما الأنسب لاختبار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data). وتعطى صيغة (Hausman Test) على الشكل التالي:

$$H = (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})' [Var(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$$

حيث تمثل:

الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية $(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$

الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية. $Var(\hat{\beta}_{OLS}) - Var(\hat{\beta}_{GLS})$

ويقوم هذه النموذج على الفرضيات التالية:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

بعد إجراء اختبار Hausman Test يتم تحديد المنهجية المناسبة من خلال قيمة (P-value)، فإذا كانت (P-value > 0.05)، يتم اختيار منهجية (Random Effect). وإذا كانت (P-value < 0.05)، يتم اختيار منهجية (Fixed Effect).

النموذج القياسي ووصف متغيرات الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة السببية بين التركيز الصناعي ومعدل الربحية في قطاع الصناعات التحويلية الأردني للشركات المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2010-2017). ولتحقيق هذا الهدف تم توصيف النماذج القياسية التالية:

$$HHI_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \quad \dots (1)$$

حيث تمثل HHI_{it} قيمة المتغير التابع للقطاع i عند الفترة الزمنية t . بينما تمثل $B_{(0)i}$ قيمة المقطع للقطاع i . أما B_j تمثل قيمة المعلمات للمتغيرات المستقلة، بينما تمثل X_j قيمة المتغير التفسيري j للقطاع i عند الفترة الزمنية t وتشمل (P, XQ, KQ) ، ويمثل ε_{it} قيمة الخطأ للقطاع i عند الفترة الزمنية t . مع ملاحظة ان P هنا تمثل مقاييس الربحية الثلاثة، وهي (هامش إجمالي الربح (P1)، صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى المبيعات (P2)، هامش صافي الربح (P3)). أي أننا سوف نقوم بتقدير هذا النموذج ثلاث مرات وفي كل مرة نقوم بأخذ أحد مقاييس الربحية ضمن المتغيرات المستقلة. كما يمثل KQ نسبة رأس المال إلى الانتاج كمقياس لكثافة رأس المال، بينما يعبر XQ عن نسبة الصادرات إلى الانتاج كمقياس لكثافة التصدير.

$$P_{it} = B_{(0)i} + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \dots (2)$$

حيث تمثل P_{it} قيمة المتغير التابع في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t . وهو يمثل أحد مقاييس الربحية الثلاثة، أي أننا سوف نقوم بتقدير نموذج الربحية ثلاث مرات، وفي كل مرة نقوم بأخذ أحد المقاييس الثلاثة متغيراً مستقلاً. بينما تمثل $B_{(0)i}$ قيمة المقطع في المشاهدة i أما B_j تمثل قيمة المعلمات للمتغيرات المستقلة، بينما تمثل X_j قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t وتشمل (HHI, XQ, KQ) ، ويمثل ε_{it} قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t .

وفيما يلي وصف لمتغيرات الدراسة:

HHI: مؤشر هيرفيندايل كمقياس لدرجة التركيز والقوة الاحتكارية في السوق، وقد أشارت النظريات الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين التركيز والربحية، حيث إن زيادة التركيز يعني زيادة القوة الاحتكارية للمنشأة وبالتالي زيادة قدرتها على التحكم بالسعر، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الربح. وقد تم احتساب هذا المؤشر من قبل الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في سوق عمان المالي كما هو موضح في الملاحق.

P: معدل الربحية وتم قياسه من خلال ثلاثة مؤشرات $K(P1, P2, P3)$ ويتوقع نظرياً أيضاً أن زيادة الربحية تساعد المنشأة في تحسين جودة منتجاتها من خلال البحث والتطوير والتكنولوجيا وبالتالي زيادة الطلب عليه، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم المنشأة في السوق أي زيادة

تركزها. وقد تم الاعتماد على بيانات مؤشرات الربحية الثلاثة الواردة في سوق عمان المالي كما هو موضح في الملاحق.

KQ: نسبة رأس المال إلى الإنتاج كمقياس لكثافة رأس المال، تعد كثافة رأس المال أحد عوائق الدخول إلى السوق، التي بدورها تعد من العوامل التي تزيد من نسبة التركيز والربحية للمنشآت العاملة في هذا السوق.

XQ: نسبة الصادرات إلى الإنتاج كمقياس لكثافة التصدير، وسوف يتم توضيح أثر هذا المتغير على كلٍ من التركيز والربحية على النحو الآتي:

(أ) تأثير كثافة التصدير (**XQ**) على الربحية (**P**): تقترض النظرية الاقتصادية أن سلوك المنشآت المهمة بالأداء التصديري يكون مبنياً على أساس المقارنة بين الأرباح التي يمكن تحقيقها من الأسواق المحلية والخارجية، فإذا كانت الأرباح التي تجنيها المنشآت من الأسواق الخارجية أكبر أو تساوي الأرباح التي تحققها من الأسواق المحلية، ستتجه المنشآت في سلوكها التسويقي إلى الأسواق الخارجية (Tamminen & van, 2013). وبناء على ذلك قد يكون لكثافة التصدير أثر ايجابي أو سلبي على الربحية.

(ب) تأثير كثافة التصدير (**XQ**) على التركيز (**HHI**): تتمتع المنشآت المهمة بالأداء التصديري بمرونة عالية فيما يتعلق بالحصة السوقية، وذلك من خلال تنوع أسواق البيع وتوزيع المبيعات على الأسواق الخارجية، مما يمنح تلك المنشآت فرصة لاحتلال مبيعاتها من السوق المحلي إلى الأسواق الخارجية في حال تعرض السوق المحلي لصدمة طلب سلبية أو ضغوط تنافسية (Wanger, 2015). أي أن كثافة التصدير تساعد المنشأة في زيادة حصتها السوقية أي زيادة درجة تركزها (**HHI**) أو المحافظة عليها في حال حدوث أزمات في السوق المحلي.

نتائج الاختبارات الإحصائية والتحليل القياسي:

تتكون الاختبارات الإحصائية لمتغيرات الدراسة من ثلاث مراحل، المرحلة الأولى سوف يتم من خلالها اختبار استقرارية البيانات من خلال اختبار (Unit Root Test)، أما في المرحلة الثانية سوف يتم استخدام اختبارات التحديد (LM Test) و (Hausman Test) على التوالي. وفي المرحلة الثالثة سوف يتم إجراء التقدير باستخدام النموذج المناسب.

أولاً: نتائج اختبار استقرارية البيانات (Unit Root Test)

لاختبار استقرارية البيانات تم استخدام اختبار (Levin- Lin- Cho Test (LLC) حيث تكون البيانات مستقرة إذا كانت $(P\text{-value} < 0.05)$ ، عندها نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) ، ويحدث العكس إذا كانت قيمة $(P\text{-value} > 0.05)$.

بعد إجراء اختبار الاستقرارية تبين H ، البيانات مستقرة عند المستوى كما يظهرها الجدول (5) حيث H من جميع قيم $P\text{-value}$ كانت H أقل من 5%.

جدول (5) نتائج اختبار الاستقرارية (Stationary Test)

المتغير	t-statistic	probability	عدد فترات التباطؤ	درجة الاستقرارية
HHI	-3.85903	0.0001	1	Level
P1	-2.66868	0.0038	1	Level
P2	-3.07665	0.0010	1	Level
P3	-3.64507	0.0001	1	Level
KQ	-68.2147	0.0000	1	Level
XQ	-3.21553	0.0007	1	Level

ثانياً: اختبارات تحديد المنهجية المناسبة للتقدير

لتحديد العلاقة السببية بين التركيز والربحية في الشركات الصناعية المسجلة في سوق عمان المالي للفترة (2010-2017) قامت هذه الدراسة وبلاستناد إلى الدراسات السابقة والأدبيات الاقتصادية بصياغة نموذجين قياسييين، ثم اختبار كل نموذج على ثلاثة مراحل وذلك بحسب مؤشر الربحية المستخدم.

في النموذج القياسي الأول تم اختبار تأثير الربحية بمؤشرات الثلاثة $(P1, P2, P3)$ على التركيز الصناعي ممثلاً بمؤشر هيرفيندايل (HHI) :

$$HHI = F(P1, KQ, XQ)$$

$$HHI = F(P2, KQ, XQ)$$

$$HHI = F(P3, KQ, XQ)$$

بينما في النموذج القياسي الثاني، تم اختبار تأثير التركيز الصناعي على الربحية بمؤشراتها الثلاثة من خلال المعادلات التالية:

$$P1 = F(HHI, KQ, XQ)$$

$$P2 = F(HHI, KQ, XQ)$$

$$P3 = F(HHI, KQ, XQ)$$

ولتحديد المنهجية المناسبة في تقدير النموذج القياسي سوف يتم بداية إجراء اختبار $K(Lagrange Test)$ للمفاضلة بين منهجية (Pooled) و (RE, FE). حيث يحدد هذا الاختبار رفض أو قبول أحد الفرضيات التالية:

H_0 : منهجية Pooled هي المنهجية المناسبة لتقدير النموذج.

H_1 : منهجية FE او RE المناسبة لتقدير النموذج.

وذلك من خلال قيمة P- value حيث يتم قبول الفرضية الصفرية H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 إذا كانت قيمة $P- value > 0.05$ والعكس صحيح.

جدول (6) نتائج (Lagrange Test)

اختبار LM Breusch-Pagan	
P- value	النموذج الأول
0.000	المعادلة الأولى $HHI = f(P1, KQ, XQ)$
0.000	المعادلة الثانية $HHI = f(P2, KQ, XQ)$
0.000	المعادلة الثالثة $HHI = f(P3, KQ, XQ)$
0.000	النموذج الثاني
0.000	المعادلة الأولى $P1 = f(HHI, KQ, XQ)$
0.000	المعادلة الثانية $P2 = f(HHI, KQ, XQ)$
0.000	المعادلة الثالثة $P3 = f(HHI, KQ, XQ)$

تظهر نتائج اختبار (Lagrange Test) في الجدول (6) رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن منهجية الانحدار التجميعي (Pooled) هي المنهجية المناسبة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن منهجية الآثار الثابتة (FE) أو منهجية الآثار العشوائية (RE) هي المنهجية المناسبة. بعد ذلك تم الاستعانة باختبار (Hausman Test) لتحديد المنهجية الملائمة بين (RE,FE). حيث يحدد هذا الاختبار قبول أو رفض إحدى الفرضيات التالية اعتمادا على قيمة (value P-):

H_0 : منهجية الآثار العشوائية (RE) هي المنهجية الملائمة للتقدير.

H_1 : منهجية الآثار الثابتة (FE) هي المنهجية الملائمة للتقدير.

جدول (7) نتائج (Hausman Test)

Correlated Random Effects – Hausman Test		
Probability	المعادلة	النموذج
0.8065	الأولى	الأول
0.0000	الثانية	
0.0000	الثالثة	
0.4666	الأولى	الثاني
0.0000	الثانية	
0.0000	الثالثة	

أظهرت نتائج (Hausman Test) أن المنهجية الملائمة لتقدير المعادلة الأولى في النموذج الأول هي منهجية (RE) حيث كانت قيمة $P\text{-value} > 0.05$ بما تشير نتائج الاختبار إلى أن المنهجية المناسبة لتقدير المعادلة الثانية والثالثة في النموذج الأول هي منهجية (FE) حيث قيمة $P\text{-value} < 0.05$. أما بالنسبة للنموذج الثاني الذي يقيس أثر التركيز على مؤشرات الربحية فقد أظهرت نتائج الاختبار أن المنهجية الملائمة لتقدير المعادلة الأولى هي منهجية (RE) حيث قيمة $P\text{-value} > 0.05$ بينما تشير نتائج الاختبار إلى أن منهجية (FE) هي المنهجية المناسبة لتقدير المعادلة الثانية والثالثة للنموذج الثاني حيث قيمة $P\text{-value} < 0.05$.

ثالثاً: نتائج تقدير النموذج القياسي الأول

تظهر نتائج تقدير المعادلة الأولى كما هو مبين في الجدول (8) Y إلى وجود تأثير موجب ومعنوي لهامش الربح الإجمالي (P1) كمؤشر للربحية على مؤشر هيرفيندايل (HHI) كمؤشر للتركز الصناعي. حيث إن زيادة هامش الربح الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة التركيز بمقدار (0.544) وحدة. بالمقابل لم يكن هناك أي تأثير معنوي لكثافة رأس المال (KQ) وكثافة التصدير (XQ) على التركيز.

كما تظهر نتائج تقدير المعادلة الثانية إلى وجود تأثير معنوي وموجب لصافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات (P2) على التركيز الصناعي. حيث إن زيادة صافي الربح قبل الفوائد والضريبة بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة التركيز بمقدار (0.319) وحدة. بالمقابل لم يكن هناك أي تأثير معنوي لكثافة رأس المال وكثافة التصدير على التركيز.

وتظهر نتائج تقدير المعادلة الثالثة في النموذج القياسي الأول عدم وجود أي تأثير معنوي لهامش صافي الربح (P3) كمؤشر للربحية على التركيز الصناعي (HHI)، وأيضاً أظهرت النتائج عدم وجود أي تأثير معنوي لكثافة رأس المال وكثافة التصدير على التركيز.

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي للنموذج الأول

Random Effect (EGLS)				
HHI = 34.081 + 0.544P1 + 0.008KQ - 0.153XQ				
P- value	(0.024)	(0.023)	(0.953)	(0.136)
R ²	F- statistic		D.W	Obs
0.14	0.04		0.69	56
Fixed Effect (EGLS)				
HHI = 37.334 + 0.319P2 - 0.001KQ - 0.157XQ				
P- value	(0.000)	(0.050)	(0.993)	(0.193)
R ²	F- statistic		D.W	Obs
0.96	0.0000		0.65	56
Fixed Effect (EGLS)				
HHI = 36.851 + 0.252P3 - 0.012KQ - 0.151XQ				
P- value	(0.003)	(0.133)	(0.936)	(0.146)
R ²	F- statistic		D.W	Obs
0.96	0.0000		0.61	56

نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني:

يظهر الجدول (9) نتائج تحليل الانحدار للنموذج القياسي الثاني، حيث تمثل مؤشرات الربحية المتغير التابع، وتظهر نتائج تقدير المعادلة الأولى إلى وجود أثر معنوي وموجب لمؤشر هيرفيندايل (HHI) كمؤشر للتركز الصناعي على هامش إجمالي الربح (P1) كمؤشر للربحية. حيث إن زيادة التركيز بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة هامش الربح الإجمالي بمقدار (0.174) وحدة. بالمقابل لم يكن هناك أي أثر معنوي لكثافة رأس المال (KQ) وكثافة التصدير (XQ) على هامش إجمالي الربح. بينما أظهرت نتائج تقدير المعادلة الثانية إلى وجود تأثير معنوي وموجب للتركز على صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات (P2) كمؤشر للربحية، حيث إن زيادة التركيز بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة صافي الربح قبل الفوائد والضريبة بمقدار (0.251) وحدة. بينما لم يكن هناك أي تأثير معنوي لكثافة رأس المال وكثافة التصدير على صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات. تتوافق نتائج المعادلتين الأولى والثانية من حيث التأثير الموجب والمعنوي للتركز على الربحية مع الأدبيات الاقتصادية وعدة دراسات اقتصادية منها: دراسة (Suminto & Yasushi, 2011)، ودراسة (Mohammad et al., 2015). أما نتائج تقدير المعادلة الثالثة فقد أظهرت عدم وجود أي تأثير معنوي للتركز الصناعي (HHI) على هامش صافي الربح (P3)، وهذه النتيجة مخالفة للأدبيات الاقتصادية ولنتائج تقدير المعادلتين الأولى والثانية ولكنها تتفق مع دراسة (Chia et al., 2015). وتظهر النتائج أيضاً عدم وجود أي تأثير معنوي لكل من كثافة رأس المال وكثافة التصدير على هامش صافي الربح.

جدول (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي للنموذج الثاني

Random Effect (EGLS)			
$P1 = 20.966 + 0.174HHI - 0.079KQ + 0.008XQ$			
p- value (0.005) (0.025) (0.352) (0.889)			
R ²	F- statistic	D.W	Obs
0.11	0.09	0.99	56
Fixed Effect (EGLS)			
$P2 = 27.268 + 0.251HHI - 0.112KQ + 0.040XQ$			
p- value (0.000) (0.050) (0.399) (0.675)			
R ²	F- statistic	D.W	Obs
0.74	0.000	1.87	56
Fixed Effect (EGLS)			
$P3 = 42.887 + 0.192HHI - 0.104KQ + 0.004XQ$			
p- value (0.000) (0.133) (0.432) (0.966)			
R ²	F- statistic	D.W	Obs
0.74	0.000	1.90	56

النتائج:

لقد أظهر التحليل القياسي مجموعة من النتائج نوردتها على النحو التالي:

1. وجود علاقة تبادلية موجبة بين التركيز الصناعي والربحية في قطاع الصناعة التحويلية ممثلاً بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي. وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Margarida, 2015)، كما اختلفت هذه النتيجة عن ما توصل إليه (Hmeadat, 2005).
2. وجود تأثير معنوي وموجب للتركز الصناعي على هامش الربح الإجمالي، وتأثير معنوي وموجب للتركز الصناعي على صافي الربح (قبل الفوائد والضريبة) إلى المبيعات، وعدم وجود أي تأثير معنوي للتركز على هامش صافي الربح. وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Amjad, 2007)
3. وجود تأثير معنوي وموجب لهامش الربح الإجمالي على التركيز الصناعي، وتأثير معنوي وموجب لصافي الربح (قبل الفوائد والضريبة) إلى المبيعات على التركيز الصناعي، وعدم وجود تأثير معنوي لهامش صافي الربح على التركيز الصناعي.
4. عدم وجود أي تأثير معنوي لكثافة رأس المال وكثافة التصدير على التركيز الصناعي.
5. عدم وجود أي تأثير معنوي لكثافة رأس المال وكثافة التصدير على مؤشرات الربحية.

التوصيات:

- 1- اتخاذ السياسات الاقتصادية اللازمة لدعم قطاعات الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، بما يعزز من تنافسيتها في السوق المحلي والعالمي.
- 2- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المستهلك من الأضرار التي قد تلحق به نتيجة زيادة تركيز بعض القطاعات وزيادة قوتها الاحتكارية تبعاً لذلك.
- 3- دعم القطاعات الصناعية ذات الربحية المنخفضة من أجل زيادة مقدرتها التنافسية.

المراجع العربية

- إسماعيل، مصطفى؛ ورحيمة، مصطفى (2018). الإستثمار في المخزون ودوره التفاعلي في العلاقة بين الطاقة الإنتاجية والربحية التشغيلية- بحث تطبيقي على عدد من الشركات الصناعية العراقية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، 42 (6)، 1- 29.
- الجراح، وليد (2010). العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك العاملة بالسوق الاردني، الجامعة الأردنية- عمادة البحث العلمي، 37 (1)، 251-261
- العمرو، حسن (2015). محددات نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 23(4)، 73-96.
- العمرو، حسن وآخرون (2014). تأثير الانفتاح التجاري على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية الأردني، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. 30(3)، 103-128.
- القرشي، مدحت (2005). الاقتصاد الصناعي، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
- بامخزومة، أحمد (2008). اقتصاديات الصناعة، الطبعة 5، المملكة العربية السعودية: دار زهران للنشر والتوزيع.
- حميدات، وآخرون (2005). العلاقة بين التركيز الصناعي ومعدل الربحية في السوق الصناعي التحويلي الأردني: دراسة قياسية. التعاون الصناعي في الخليج العربي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، 25(98)، 6 - 45 .
- كلارك، روجز (1994). اقتصاديات الصناعة، ترجمة فريد بشير ظاهر، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر والتوزيع.
- وزارة التجارة والصناعة، مديرية المنافسة، قانون المنافسة رقم(33) لعام 2009 .

References:

- Al-Amo, et al., (2014). The effect of trade openness on the profit margin of industrial Jordanian sector, *Mutah Lil-Buhuth wad-Dirasat, Humanities and Social Sciences Series*, 30(3), 103-128.
- Al-Amro, H. (2015). The Determinant Of Price-cost Margin on Jordanian Manufacturing Sector, *Mutah Lil-Buhuth wad-Dirasat , Humanities and Social Sciences Series*, 23(4), 73-96.
- Al-Jrrah, W. (2010). The relationship between the structure of the market and the profitability of the banks operating in the Jordanian market, University of Jordan, *the University of Scientific Research*, 37 (1), 261-251.
- Amjad, R. (2007). *Private Industrial Investment in Pakistan, 1960–70*. London. Cambridge University Press.
- Amyids et al., (2005). The relationship between industrial concentration and the rate of profitability in the Jordanian transformational industrial market: A standard study. Industrial Cooperation in the Arab Gulf, *Gulf Industrial Consulting Organization*. 25(98), 45-6.
- Angelier, J. (1994). Industry Elements method, OPU, Alger.
- Barad, M. (2010). *A Study of Liquidity Management of Indian Steel Industry*, PhD thesis, Saurashtra University.
- Barasara, R. (2013). *An Analytical Study of Capital structure Vis – A – Vis Profitability of Banking Industry in India*, PhD thesis, Saurashtra University.
- Bemkhteb, A. (2008). *Industrial Economics*, 5th edition, Saudi Arabia. Zahran Publishing and Distribution House.
- Bhattacharya, H. (2007). *Total management by ratios: An analytic Approach to management control and stock market valuations*, 2nd Ed., New Delhi, sage publications.
- Chia, S. & Keoh, L. (2015). *The Relationship between Market Concentration and Performance: Evidence from Malaysian General*

- Insurance Industry*, University Sains Malaysia International Conference on Social .
- Clarke, R. (1994). *Industry Economics, Translation Fred Bashir Zahir*, Kingdom of Saudi Arabia. Martian Publishing and Distribution House.
- Dahdah, H. (2015). *Industry structure and role in defining the strategic options of the industrial facility - case study of the mobile service industry in Algeria*, Unpublished master's Thesis, Algeria.
- Gibson, H. (2011). *Financial Reporting & Analysis*, 12th Ed., USA, South-Western, Cengage Learning.
- Hafid, I. (2016). The Effect of Margin Profit and Total Assets towards Sustainable Growth Rate of the Distributor and Trade Company, *International Business Management*. 10 (4), 423-428.
- Hsiao, C. (2003). *Analysis of panel Data*, Cambridge University Press, Klevmarken, N. A. Panel Studies: What can we learn from them? Introduction, European, *Economic Review*, 523-529.
- Ismail, M. & Reheimat, M. (2018). Investment in inventory and its interactive role in the relationship between productive capacity and operational profitability - applied research on a number of Iraqi industrial companies, *University of Rafidain University of Science Journal*. 4(26), 1-29.
- Jean, A. (1993). *Economies industrials Elements method*, E.d Office Publications Universities, Alger.
- Margarida, R. (2015). *Does the market structure matter for firms profitability? Portuguese Manufacturing sectors 2004-2011*, Lisbon school of economics and management.Lisboa University.
- Meral, N. (2015). The Concentration-Profitability Relationship in Turkish Industry, Hacettepe University Ankara, Türkiye. *European Journal of Economics and Business Studies*, 1(3), 0000
- Ministry of Trade and Industry - *Competition Department*, Competition Law No. 33 of 2009.

- Nabi, M. et al., (2015). Evaluating the Relationship between Concentration Indicators and Profitability of Banking Industry in Iran, University of Sistan and Baluchestan, Department of Economics, *Journal of The Faculty of Economics and Administrative Sciences* . 5(2), 495-505.
- Periasamy, P. (2010). *A textbook of Financial cost and Management Accounting*, Nagpur, Himalaya Publishing House.
- Qurashi, M. (2005). *Industrial Economy*, Amman. Wael Publishing and Distribution House.
- Rehman, M. et al., (2014), Select Financial Ratios as a Determinant of Profitability Evidence from Petrochemical Industry in Saudi Arabia, *European Journal of Business and Management*, 6(6), 187-196.
- Samuel, O. & Abdulateef, Y. (2016). Liquidity Management and Profitability of Listed Food and Beverages Companies in Nigeria, *IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)*. 18 (2), 167-176.
- Scott, B. & Eugene, B. (2008). *Essentials of Managerial Finance*, 4th. Ed, USA. Thomson SouthWestern.
- Suminto, S. & Yasushi, S. (2011). *Post Crisis Indonesian Banking System Profitability: Bank-Specific, Industry-Specific, and Macroeconomic Determinants*, Graduate School of Asia Pacific Studies, Ritsumeikan Asia Pacific University, Japan 2Graduate School of Management, Ritsumeikan Asia Pacific University,
- Sutton, J. (1998). *Technology and Market Structure: theory and history*, MIT Press. <https://mitpress.mit.edu/books/technology-and-market-structure>.
- Upton, B. & Howard, M. (1953). *Introduction to Business Finance*, 1 st Ed., New York, McGraw-Hill book company, Inc.
- Vala, S. (2011). *A Comparative Study of Profitability vis-à-vis Liquidity of Co-operative Milk Producer's Unions of Gujarat State*, PhD thesis, Saurashtra University.

Wagner, J. (2011). Exports, Imports and Firm Survival: First evidence for manufacturing enterprises in Germany, University of Luneburg, IZA Working Paper Series in Economics, No. 211.

الملاحق

المؤشرات الربحية في قطاع الصناعات التحويلية الأردني خلال الفترة (2010-2017)

الصناعات الكيماوية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى المبيعات %	17.45	15.9182	17.61094	17.60385	15.92	15.06	18.58	18.00
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى المبيعات %	7.20	6.36432	11.316	8.645026	6.57	3.28	11.14	4.73
صافي الربح الى المبيعات %	3.52	3.50923	7.809195	5.437461	3.39	0.15	8.52	1.46
الصناعات الهندسية والاشغالية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى الايرادات %	13.44162	15.30375	16.06856	15.89131	15.66	14.39	17.54	14.32
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى الايرادات %	-0.3403	0.344997	-0.24827	3.461353	5.42	1.09	7.51	2.95
صافي الربح الى الايرادات %	-5.12824	-4.32789	-4.78453	0.346196	3.54	-0.81	5.86	1.11
الأغذية والمشروبات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى الايرادات %	16.33004	10.60241	12.75004	14.50627	17.42	18.10	14.63	17.69
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى الايرادات %	4.890601	-2.22955	2.458747	6.322706	9.35	9.11	1.09	5.93
صافي الربح الى الايرادات %	2.862107	-3.76642	1.566025	4.80222	8.11	7.61	-0.31	4.79
الأدوية والصناعات الطبية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى الايرادات %	52.72687	49.02416	51.82319	54.45339	55.20	49.21	51.45	52.74
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى الايرادات %	18.00112	-8.23315	-4.06749	8.055103	5.61	-2.09	2.08	-0.91
صافي الربح الى الايرادات %	13.77441	-12.6072	-9.26996	3.91725	0.67	-6.32	-2.40	-5.50
قطاع الطباعة والتغليف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى المبيعات %	19.869	17.46864	18.31297	13.00421	13.57	15.04	18.62	19.09
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى المبيعات %	11.70468	9.483425	10.29547	4.737124	5.50	6.48	10.26	10.84
صافي الربح الى المبيعات %	6.869267	5.325928	6.414283	3.268483	3.72	4.67	7.82	8.35
قطاع الملابس والجلود والنسيج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى الايرادات %	26.57696	27.09715	25.88907	25.77879	21.38	20.45	19.63	19.64
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى الايرادات %	21.65308	20.38226	22.14395	17.63133	14.88	12.52	16.97	8.46
صافي الربح الى الايرادات %	15.42443	15.79598	17.65715	13.54254	11.33	8.62	12.58	3.63
التبغ والسجائر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى الايرادات %	22.50	27.82	30.53	32.62	31.23	36.32	40.67	36.29
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى الايرادات %	14.75	19.56	21.35	22.86	19.88	22.71	25.23	30.86
صافي الربح الى الايرادات %	13.16	17.16	18.98	20.52	17.11	19.71	21.49	24.78

الجدول (2.2.3) معدل الحصص السوقية للشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية الأردني والمدرجة في سوق عمان المالي في الفترة (2010- 2017)

الصناعات الكيميائية	معدل الحصة السوقية	الصناعات الهندسية والإنشائية	معدل الحصة السوقية	الأغذية والمشروبات	معدل الحصة السوقية
الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	0.30	الأردنية لصناعة الأثنايب	0.05	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	0.13
المتصدرة للأعمال والمشاريع	0.01	الأردنية للصناعات الخشبية / جوا يكو	0.14	الألبان الأردنية	0.12
الصناعات الكيميائية الأردنية	0.08	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	0.50	الاستثمارات العامة	0.05
الوطنية لصناعة الكلورين	0.09	العربية لصناعة المواسير المعدنية	0.14	القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	0.02
الموارد الصناعية الأردنية	0.10	القدس للصناعات الخرسانية	0.08	العالمية الحديثة للزيوت النباتية	0.08
المتكاملة للمشاريع المتعددة	0.11	أساس للصناعات الخرسانية	0.08	الوطنية للدواجن	0.40
العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية	0.30	سبأ لسكب المعادن	0.01	المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	0.01
				دار الغذاء	0.06
				مصانع الزيوت النباتية الأردنية	0.03
				عافية العالمية - الأردن	0.01
				سنيرة للصناعات الغذائية	0.15

دراسة العلاقة بين التركيز الصناعي ومعدل الربحية في قطاع الصناعات التحويلية الأردني
مصعب يونس الكساسبه، حسن عبدالرحمن العمرو

تابع جدول (2.2.3)

الأدوية والصناعات الطبية	معدل الحصة السوقية	قطاع الطباعة والتغليف	معدل الحصة السوقية	قطاع الملابس والجلود والنسيج	معدل الحصة السوقية	التبغ والسجائر	معدل الحصة السوقية
فيلاذلفيا لصناعة الأدوية	0.05	الإقبال للطباعة والتغليف	1.00	مصانع الأجاوخ الأردنية	0.28	الإقبال للاستثمار	0.74
الحياة للصناعات الدوائية	0.09			عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية	0.02	مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر	0.26
الأردنية لإنتاج الأدوية	0.25			الزّي لصناعة الألبسة الجاهزة	0.42		
الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيمياوية والمستلزمات الطبية	0.07			اتحاد النساجون العرب	0.25		
المركز العربي للصناعات الدوائية	0.01			الألبسة الأردنية	0.05		
دار الدواء للتنمية والاستثمار	0.53						
الكندي للصناعات الدوائية	0.00						